

السياسة الشرعية لدره افندي

204
10/1/19

709

Cal

کمال و سطر ۱۵

401.1

عبدالله بن محمد

~~Ag 2~~

فصل



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه أجمعين (أما بعد) ذكر القنانية
شرح الهداية السياسية تغليظ جواز جنائنها لحكم شرعي
حسم المادة الفساد وذكر في معين أحكام السياسة
شرعية مغلطة ثم قال السياسة نوعان ظالمة فالشرعية
تخرجها وسياسة عالة تخرج الحق من المظالم وترفع
كثيرا من المظالم وتخرج أهل الفساد ويتوصل
بها إلى المقاصد الشرعية فالشرعية تؤجبا المصير
اليها والأعتماد عليها في إظهار الحق وهي باب
واسع تفضل فيها الأفتهاام وتزل فيها الأقدام
وأهباله يضيع الحقوق ويعطل الحدود ويهجرئ

أهل

أهل الفساد ويعين أهل الفناد والتوسع فيه
يفتح أبواب المظالم الشنيعة ويوجب سفك
الدماء واخذ الأموال بغير الشريعة ولهذ سلك
فيه طائفة مسلك التفريط المذموم فقطعوا
النظر عن هذا الباب إلا فيما قل ظنا منهم
أن تغاطى ذلك منافع للفوائد الشرعية
فسدوا من طريق الحق سبلا واضحة وعدلوا
من الفناد إلى طرف قاضحة اذ في ترك
ارتكاب السياسة الشرعية رد للنصوص
المريعية وتغليظ للخفاء الراشدين وطائفة
سلكت في هذا الباب مسلك الأفراف فتعدوا
حدود الله وخرجوا عن قانون الشرع إلى
أنواع الظلم والبدع في السياسة ونهوها
أن السياسة الشرعية فاصرة عن سياسة الخلق
ومصلحة الأمة وهو جهل وغلط فاحش فقد

قال الله عز من قائل (اليوم اكملت لكم دينكم)
فدخل في هذا جميع مصالح العباد لله تعالى والدين
على وجه الكمال وقال صلى الله عليه وسلم
نزلت فيكم ما ان تمسكن به لن تضلوا كتاب
الله وسنتي وطائفة توسطت وسلك فيه
مسلك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع ففهموا
الباطل وخصموه ونصبوا الشرع ونصروه والله
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم (النوع الاول)
في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب
والسنة وذلك وجوه كثيرة فليرجع الى الاصل
واما ما ذكره من سياسة الخلفاء والملوك
والفضاء واستخراجهم الحقوق بطريق السياسة
فيطول الكتاب فيذكره ولكن نحن نذكر بعضا
منها ما ذكر في باب ان من شروح المصنف
ان قوله صلى الله عليه وسلم من غرق غرقناه
ومن

ومن حرف حرفناه محمول على السياسة وفيه
ايضا قوله صلى الله عليه وسلم ان النار لا يذب
بها الا الله فأخرف على رضى الله عنه فومار تادفة
اتخذوه الهال السياسة والمباقة في الزجر والامام
ذلك اذا دعت اليه المصلحة وفي حد وشرح
الهداية وشرح الوفاية قوله صلى الله عليه
افعلوا الفاعل والمفعول في حق اللواطة محمول على
السياسة وفي باب السياسة من جامع الشرح
للزبدوى وما روى عنه ان ابا بكر رضى الله
عنه قتل شهود الفصا بعد الرجوع محمول
على السياسة وفي حد وشرح الهداية
وما روى عن الأحاديث وأثار الصحابة
في حق اللواطة محمول على السياسة كما حمل
على السياسة ما روى في حق السارق
في المرة الخامسة من قوله صلى الله عليه

وسلم فان عاد فاقبلوه وفي حدود بيئات
الرواية كل ما روى في حق المواطنة عن النبي
صلى الله عليه وسلم والصحابه رضي الله عنهم
من القتل والرجم والتشكيك وغير ذلك محمول
وعندنا يجوز مثل ذلك بطريق التفسير والسياسة
الايرى الى ما قال محمد في الزيادة ان يجب به
التفسير والرأي فيك الى الامام ان شاء الله
ان اعناد ذلك وان شاء ضربه وحبس وفي
معين الحكام على وفق ما في الذخيرة المملوكية
للأمام العرافي اعلم ان التوسعة على الحكام في
احكام السياسة ليست مخالفة للشرع بل تشهد
لها الأدلة التي ذكرت وتشهد لها ايضا
القواعد الشرعية من وجوه (الأول) الفساد
قد كثر وانتشر بخلاف العصر الأول ويقضي
ذلك اختلاف الأحكام بحيث لا يخرج عن

الشرع بالكيفية لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر
ولا ضرار وشارك هذه القوانين يؤدي الى
الضرر ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة
بتفصيل الحرج (الثاني) ان المصالح المرسله قال بها
جمع من العلماء وهي المصالح التي لم يشهد الشرع
باعنيادها ولا بألفائها وان كانت على سنن
المصالح وتلفته العقول بالقبول ويؤكد العمل
بالمصالح المرسله ان الصحابة رضي الله عنهم
عملوا امورا مطلقه لا يتقدم شأها بالاعتبار
نحو كناية بمصنف ولم يتقدم فيها امر ولا نظير
وولاية العهد من ابي بكر رضي الله عنه
لعمري رضي الله عنه ولم يتقدم فيها امر ولا نظير
وكذلك ترك الخلافة شورى بين سنة
وتدوين الدواوين وعمل السكة للمسلمين
واخذ السجين وغير ذلك كما فعله عمر رضي

وهدم الأوقاف التي بأزاء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والنوسفة في المسجد عند ضيقه وحرق المصاحف وجمعهم على مصحف واحد وتجديد اذان الجمعة بالسوق كما فعله عثمان رضي الله عنه وغير ذلك كثير جدا فقل لطلق المصلحة (الثالث) ان الشرع شد في الشهادة اكثر من الولاية لقوهم العداوة فاشترط الممدد والحرية ووسع في كثير من العقود المنشأه وضيق في الشهادة في الزنا فلم يقبل فيه الا اربعة يشهدون بالزنا كالميل ^{المحكمة} وقبل في القتل اثنين ^{والدماء} اعظم لكن المقصود الشر ولم يحوج ^{الزوج} الزوج الملاح عن الى بيعة غير ايمانه ولم يوجه اليه حد القذف بخلاف سائر القذف لشدة الحاجة في ذلك عن الاثبات وصوت العيال والفرار عن اسباب الارثياب

وهذه

وهذه المباينات والاختلافات كثيرة الوقوع في الشرع لاختلاف الأحوال وكذلك ينبغي ان يراعى اختلاف الأحوال في الأزمان فيكون المناسبة الواقعة في هذه القوانين مما شهدت لها القواعد بالأعتبار فلا يكون من المصالح المرسلة بل اعلى رتبة فيلحق بالقواعد الأصلية (الرابع) ان كل حكم في هذه القوانين ورد بدليل يخصه واصل يقاس عليه كما تقدم وذكر بعض العلماء وهو المذهب انه قال اذا لم يجد في حجة الا غير العدل افنا اصلحهم واجلهم يجوز للشهادة عليهم ويلزم مثل ذلك في الفضاة وغيره لئلا تنزع المصالح ولا تنعطل الحقوق والأحكام وما اظن احد يخالف في هذا فان التكليف مشروط بالامكان واذا جاز نصب الشهود فسفه لأجل عموم

الفساد جازالتوسع في احكام السياسة لاجل كثرة
فساد الزمان واهله وقد قال عمر بن عبد العزيز
يحدث للناس اقصية بقد ما احدثوا من العجز
قال الغزالي صاحب النخبة المالكية ولا تشك
ان قضاة زماننا وشهوده وولائه لو كانوا
في العصر الأول لما اعتمدوا في امر دينهم عليهم
لأن هؤلاء في مثل ذلك العصر فسوق فقد
حسن ما كان قبيحا في زمانهم واتسع ما
كان ضيقا واختلف الأحكام باختلاف
الأزمان (الخامس) انه يعضد ذلك من
القواعد الشرعية ان الشرع وسع للمرضع في
النجاسة اللاحقة بها من الصغير ما لم يشاهد
كثوب الأرضاع ووسع في زمان المطر
في طين المطر كما ذكره محمد في طين نجارا
مع ما فيه من العذرة والنجاسة ووسع

لمصالح

لأصحاب الفروع في كثير من نجاستها
ووسع لأصحاب البواسير في بلسمها وجوز
الشرع ترك اركان الصلاة وشروطها اذا
ضاقت الحال كصلوة الخوف ونحوها وذلك
كثير في الشرع ولذلك قال الشافعي ما ضاقت
الشيء الا اتسع يشير الى هذه المواطن فكذلك
اذا ضاقت علينا الحال في درء المفاسد اتسع كما اتسع
في تلك المواطن (والسادس) ان الأول
في بدء الأنسان في زمن ادم عليه
السلام كان الحال ضيقا فابحت الأخت
للأخ واشياء كثيرة وسع الله تعالى فيها فلما
اتسع الحال وكثرت الذرية حرم ذلك في
زمن بنى اسرائيل وحرم السبت والشحوم
والأبل وأحور كثيرة وفرض عليهم خمسون
صلوة وتوبة احدثهم بالقتل لنفسه وازالة النجاسة

بفقطها الى غير ذلك من الشدائد ثم جاء
 اخر الزمان وضعف الجسد وقل الجدل فطفق
 الله تعالى بعباده فأحلت تلك الحرمان وخففت
 الصلوة وقبلة التوبة فقد ظهر ان الأحكام
 والشرائع بحسب اختلاف الزمان وذلك
 من لطف الله عز وجل على عباده وسنته الجارية
 في خلفه وظهر ان هذه الفرائض لا تخرج عن
 اصول القواعد وليست بدعا مما جاء به الشرع
 المكرم وفي الأيضاح قليل كتاب الجهاد شرح
 اصلاح الوقاية نقل عن التبيين ومن الساسة
 ما حكى عن الفقيه اب بكر الأعمش ان المدعي
 عليه ان انكر السرقة فلا مأم ان يعمل فيه باكثر
 رأيه فان غلب على ظنه انه سارق وان
 المال المسروق عنده عاقبه وفي سرقة
 الخلاصة والنبازية عن الأصل المدعي عليه

انكر السرقة قال عامة المشايخ يعزوه الامام
 اذا وجد في مكان التهمة بأن راه يمشي
 مع السارق او جالس مع شرية الخمر لكنه
 لا يشرب دخل عصام بن يوسف على امير
 بلخ فاقى سارقا فأنكر فسل فقال المين المنكر
 والينة على المدعي فقال الأمير هاتوا بالسوط
 والعقابين فما ضرب عشرين حتى اقر وانى بالسرقة
 قال عصام سبحان الله ما رايت ظملا اشبه
 بالعدل منه وفي اكرام جمع الفتاوى والنبازية
 عن سرقة المحيط من المشايخ قال بصحة
 الأقرار بالسرقة مكرها سئل حسن بن زياد
 اكل ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع
 اللحم لا يظهر العظم وفي سرقة خزانة المفتين
 بعض المتأخرين اقر بصحة الأقرار بالسرقة
 مكرها وكل ضرب السارق حتى يقر ووجوب

جواهر الفناوى سئل الامام الناصحى قبل هو
 ممن يوحى اليه الفقه عن مفسد يسمى
 فى الأرض بالفساد ويوقع بين الناس
 الشرار رنجي الى السلطان ماذا يجب عليه
 قال القتل مشروع عليه وجوب بالفساده والقتل
 فيه مفتح وفي جواهر الفناوى قتل المزارعه
 سئل عنه ايضا عن قتل الزينور والخشرا
 المؤذيه كالكلب هل يجوز قال يجب قتل الادى
 المؤذى فضلا عن غيره اذا كان مؤذيا وفي
 اخر سرقه الهداية وجميع كتب الفروع من
 اعتاد الخلق قتل به سياسه لانه ذوقته
 ساع فى الأرض بالفساد وفى السراجية
 والمضمرات فان سرق ثالثا ورابعا فللامام
 ان يقتله سياسه لسعيه فى الأرض بالفساد
 وفى اخر حرد ودخراة المفتين اذا عرف

الامام

الامام الختاف او قروا صيب معه اذا الختافين
 ومعه المناع امر بضرب عنقه وصلبه وفي فصل
 الثامن من كراهية الخلاصة والبرازية على
 وفق ما فى الخطر والاباحة من مجمع الفناوى
 نفلان قناوى النصفى كان السيد الامام
 ابو شجاع يقول يثاب قاتل الاعونه وكان
 يقضى بكفرهم قال مشاعنا واختار المشايخ انه
 لا يقضى بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر
 قال الله تعالى (انما جازاء الذين يجاريون
 الله ورسوله) والاعونه من الحاربيين الله
 ورسوله وفى سير البرازية نفلان قناوى
 عطا بن حمزه سئل عن قتل الاعونه والسفاهة
 والظلمة فى الفترة قال يباح قتلهم لانهم ساعون
 فى الأرض بالفساد وقيل انهم يمتنعون عن
 السعى وتخفون فقال ذلك امتناع ضرورى

سئل عن قتل الاعونه

ولورددوا المعاد والمائة وعنه كما شاهد قال
وقد سئل السيد الأمام أبو شيعة عنه فقال
يثاب قائمهم قال وكان رجلاً من فضلاء
الأعونة يقرأ كتاب التوحيد فلما
خرجا يوماً أتى عليهما بعض أصحابه فقال
نعم لو كانا مسلمين قيل كيف فقال من
شرائط الإسلام الشفقة على أهل الإسلام
والفرج بفرجهم والأعونة بخلاف ذلك وإن
أردتم تحقيق ذلك فاسمعوا لونا دى السلطان
الذى أوجبته إلى مائة ألف فأنفذوها في
يومين أو ثلاثة كيف يصير الناس قالوا
مخزومين قال وكيف يصير هؤلاء قالوا
فرحين قال ولتأبى السلطان فتأدى إلى
عفوهم ذلك عنهم كيف يصير الناس قالوا
فرحين قال كيف يصير هؤلاء قالوا مخزومين

قال

قال كيف يكونان مسلمين وقد فرحوا بخروجهم
وخرنا بفرحهم وفي آخر جبايات الشراذمة ولتأبى
الملك بسبب السعاية افتوا بان قتل الأعونة في
زمان الفترة جائز والفيد لكونهم في مثل هذا
أشد ضرراً فليحقق بالذين يحاربون الله
ورسوله ويسعون في الأرض فساداً وفي
الباب الرابع عشر من الأحكام السلطانية
للأمام الماورى حكى أن رجلاً في ابن عباس
رضى فقبل منه الإيالة بمائة درهم فضر به مائة سوط الف
وصلحه حياً فغيره وأدبا وفي حد ودشرح
الراهدى عن الفردوس من وقع على
ذات رحم محرم منه فأنزله وعن شرح السرخسى
عن محمد وكذا الوراءى محصاين في فضاح
به ولم ينس حل له قتله وعلى هذا القياس
المكابرة بالظلم وقطع الطريق وجميع الظلمة بأدنى

شيء له قيمة وجميع الكائن وصاحب الكرو عن
 شرح السنة من نكح محارمه واصابها قال احمد
 واسحاق يقتل ويؤخذ ماله وذكر ابن نجيد
 في تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم
 الآية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث ابا بردة الى رجل عنده امرأة ابيه ليقتله
 وبأخذ ماله الظاهر ان هذا على سبيل
 السياسة والتغريم وفي النهاية وجمراح الدراية
 في باب ما يحدث في الطريق من كتاب
 الحنايات وكثر ضرر خاص بفحل لدفع الضرر العام
 كما في الرمي على الكفار وان تفرسوا بالمسلمين
 والصبيان ومصاحبة الوصي في مال اليتيم وقطع
 العضو في مرض الأكله عند خوف الهلاك
 وفي اول سير غاية البيات وشرب فتاوى
 فاضى خان ودفع الضرر العام بالضرر الخاص

على من

مفحل وفي باب ما يحدث في الطريق من الهداية
 ودفع الضرر العام بالخاص من الواجب في
 احكام هذا الباب اذا ثبت قيام الدليل
 على ان السياسة في الأحكام من الطرق الشرعية
 فهل للفضاة ان ينعطوا الحكم بها فيما رفع اليهم
 من انهام اللصوص واهل الشر والتفدى
 وهل لهم الكشف عن مجرد الأقرار وقيام
 البينات وهل لهم ان يغزوا الخصر اذا
 ظهر انه مبطل وضربه وسواله عن اشياء يدل
 على صورة الحال والجواب ما ذكره ابن القيم
 الجوزي من ان عموم الولايات وخصوصها
 وما يستفيد ها المنولي بالولاية ينالقي من
 الألفاظ والأحوال والعرف وليس لذلك
 حد في الشرع فقد يدخل في ولاية الفضاة
 في بعض الأزمنة والأمكنة ما يدخل في ولاية

الولاية العامة

١٩
الجواب في زمان ومكان آخر وبالعكس
واما نصوص المذهب فصرحة بان لهم
نقاطي ذلك على ما سند ذكره اقتضاء الله تعالى
ومقتضى كلام القرآني في الذخيرة والامام
الماوردي في الأحكام السلطانية ان
ليس للنفاضي ان يتكلم في السياسة ولا مدخل
له فيها وانا اذكر ما ذكره ثم انبغى نصوص
اهل المذهب على سبيل الاختصار فالأ
والفرق بين نظر والى المظالم وبين الفضاة
من عشرة اوجه (الأول) ان لو الى المظالم من
القوة والهبة ما ليس لهم (الثاني) انه افصح
مجالا واوسع مقالا بخلافهم (الثالث)
انه يستعمل في الأرباب وكشف الأشياء
بالأمارات الدالة وشواهد الأحوال والآخرة
الى ظهور الحق بخلافهم (الرابع) انه يقابل

مخلاف

٢٠
من ظهر ظلة بالتأديب بخلافهم (الخامس)
انه يناق في تردد الخصوم عند اللبس
لبعض في الكشف بخلافهم اذا سألهم احد
الخصمين فصل الحكم لا يؤخره (والسادس) ان
له رد الخصوم اذا اعصلوا الى واسطة الأبناء
ليقتلوا بينهم صلحا عن نزاع وليس للفضاء
الابرضاء الخصمين (والسابع) ان له ان
يفسح في ملازمة الخصمين اذا وضحت
امارات النجا حد ويأذن في الزام الكفالة
فيما يشترع فيه التكفل ليقاد الخصوم الى التناصف
وتركوا النجا حد بخلافهم (والثامن) ان له
ان يخلف الشهود اذا ارباب فيهم بخلافهم
(والناسع) ان له ان يبتدأ باستدعاء الشهود
ويسألهم عما عندهم في القضية بخلاف الفضاء
فأنهم لا يسمعون البينة حتى يري المدعى احضارها

ولا يفتقرونها الا بعد مسئلة المدعى سماعها
واما نصوص المذهب فيفتضى ان للفاضل
نفاطى اكثر هذه الامور فقد قالوا فخصال
الفاضل بانه يأخذ نفسه بالمجاهدة ويسعى
في اكتساب الخير وليتصلح الناس بالرهبة
والرغبة وليشهد عليهم في الحق ويدع من حق
شيأ ويلين من غير غضب حتى قال في المحيط
لو سلم عليه احد الخصمين في المجلس وسعه
ان لا يرد في احد القولين ابقاء كرامة المجلس
وهذا نص في استعمال القوة والهيبة واما
الاخذ بقرائن الأحوال فللفاضل ان يأخذ
بالامارات والقرائن في وجوه كثيرة يطول
ذكرها وقد افرد لها بابا في معين الحكام
واما مقابلة من ظهر ظلة بالنأديب فهذا
هو المذهب قال بعضهم ان المدعى اذا انكشف

للحكم

للحكم انه مبطل في دعواه فانه يؤدى وافر
ذلك اكبس ليندفع بذلك اهل الباطل والاد
قال في المحيط وللفاضل ان يحبس الصبي الناجر
على وجه التأديب لا للفقوبة حتى لا يماطل
حقوق العباد لأن الصبي يؤدب لينزجر
عن افعاله الذميمة وكذا اذا اذى احد
الخصمين صاحبه او شأنا عنده فله حبسهما
وتفزيهما واما ثانيه في ثردد الخصوم عند
اللبس ليعرف في الكشف فهذا هو المذهب
ذكره في باب ادب الآداب التي ينبغي
للفاضل الاخذ من معين الحكام ومن ذلك
انه اذا طال نجا صم في امر وكثر الشغب فيه
فلا بأس للفاضل ان يحرق كفيهم اذا رجم
بذلك ~~فقد~~ يارب امرهم ويأمرهم بان يدحا حكمه
واسخسته بعض الأئمة ذكرها في معين

ما ذكره

١٢
الحكام ايضا واما رد الخصوم الى واسطة الامناء
ليفصلوا بينهم بالصلح فقواعد المذهب ومسائله
تقتضى ذلك وقد ذكر في باب ادب القاضي
من معين الحكام ان القاضي اذا خشي من تفاقم
الأمر بأنفاذا حكم بين الخصمين او كانا من
اهل الفضل أو بينهما رحم تردد بينهما وامرهما
بالصلح وقد اقام بعض قضاة العدل الصدر
الأول رجلين من صالحى حيرانه من بين يديه
وقال اسرا على انفسكما ولا تظلعا على سركما ولا تبد
في هذا كله من الوساطة وقال عمر بن الخطاب
رضي ردوا القضاء ذوى الأرحام يصلحوا فان
فعل القضاء يورث الضغائن وفي الواقعات
الحسامية وينبغي للقاضي اذا اختتم اخوان
او بنوا الأعمام ان لا يجعل لهم بالقضاء بينهم
ويديفهم قليلا ليصلحوا لأن القضاء وان

كان

١٣
كان باحق لكثرة ما يصير سببا في العداوة
بينهم واما سماعهم شهادات المبتدعين فالذهب
ان القاضي لسمعها ايضا في مواضع عديدة
ذكرها في باب القضاء في الشهادات غير
العدل من معين الحكام واما تخليفه الشهود
اذا ادنا ب منهم فقد فعله قاضي القضاة ابن
سيرين بفرضه في شركة حلهم بالله ان شهادتهم
بحق وقد روى عن بعض العلماء انه قال
ارى لفساد الزمان ان يحلف الشهود وفي
التنازعانية قيل كتاب الرجوع عن الشهادة
عن المضمرات والتهذيب وفي زماننا ما نعدث
التركيب بقلبة الفسق اختار القضاة استخلاف
الشهود كما اختاره ابن ابي ليلى وفي دعوى
خزانة القناوى ولا يحلف الشهود عندنا
خلافا للشافعى وفي قضاء شرح الجمع اعمال الخلف

٩٥
لا الخلف فحصل فيه عند اداء الشهادة بلفظ
اشهد وقيل هذا اذا كان عربيا يتم حصول
الحلف بأشهاد والاحلف واما استدعاء الشهود
وسؤالهم عما عندهم فعندنا ان للقاضي ان يفعل
ذلك في مواطن اذا استرأب وبقرب بينهم
ايضا ذكره في معيين الحكام (الفصل الثالث)
في الفرق بين نظر القاضي ونظر والى الجرايم
في الذخيرة للأمام العواني والأحكام السلطانية
للأمام المأوردي ويمتنع والى الجرايم عن القضاة
بسبعة اوجه (الأول) سماع فدف المتهم من
اعوان الأمانة من غير تخفيف الدعوى
المعتبرة ويرجع الى قولهم هل هو اهل هذه
التهمة ام لا فان نزهوه اطلقه وان سؤوه
بالغ في الكشف بخلاف القضاة (الثاني)
انه يراعى شواهد الحال واوصاف المتهم

وقوله

٩٤
في قوة التهمة وضعفها بان يكون المتهم بالزنا
منصفا كالنساء فيقوى التهمة او منها بالسرقه
وفيه انما ضرب مع قوة بدنه او هو من أهل
الدعارة بالفحش فيقوى او لا يكون بشيء
من ذلك فتخفف وليس ذلك للقضاة (الثالث)
فنجيب حبس المتهم للأستبراء والكشف ومدته شهر
او بحسب ما يراه بخلاف القضاة (الرابع) يجوز
له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرب تعزير لا
ضرب حد ليصدق فان أقر وهو مضروب
اعتبر حاله فان ضرب ليقر لم تعتبر اقراره تحت القرب
او ليصرف عن حاله قطع ضربه واستعاد اقراره
فان أقر بخلاف الأقرار الأول أخذه بالثاني
وتجوز العمل بالأقرار مع كراهة وليس ذلك
للقضاة (الخامس) انه له فمين تكررت منه
الجرايم ولم ينزجر باحد ودان يستندم حبسه

قوله الرطارة من النفس

إذا اضر الناس بجرائمه حتى يموت ويفوته
ويكسوه من بيت المال بخلاف الفضاة (السادس)
إن له اخلاف المتهم لاختيار حاله ويقلظ عليه
الكشف ويخلفه بالطلاق والعناق والصدقة
كأيمان بيعة السلطان ويخلف قاصدا
في غير حق ولا يخلف بالله (السابع) أخذ الجرم
بالثوبة قهرا ويظهر له من الوعيد ما يفوز اليها
طوعا ويتوعده بالقتل فيما لا يجب فيه القتل
لأنه ارهاق لا تحقيق وعيده بالأرب دون
القتل بخلاف الفضاة (الثامن) إن له سماع
شهادة المميز ومن لا يجوز أن يسمع منه الفضاة
إذا كثرت عددهم (التاسع) إن له النظر في
المواثبات وإن لم توجب غرما ولا حدا
ثم إن لم يكن بواحد منهما أثر يسمع قول
السابق بالدعوى وإن كان باحدهما أثر

وغيره لا يفتى

فمن

فقليل يبيد أسمع دعوى ذي الاثر وقال
الأكثر وإن يبد أسمع السابق والمبتدئ
بالمواثبة أعظم جرما وأدبيا ويخلف تأديبهما
بأختلافهما في الجرم وبأختلافهما في الهيئة
والنصاوت وإن رأى المصلحة في قمع
السفلة بأشهر أهرم بجزء من سماع له ذلك
وبهذا الأوجه يظهر الفرق بين الأمراء
والفضاة قبل ثبوت الجرائم وأما بعد ثبوتها
بالأقرار أو بالبيعة فيستوفى أقامة حقوقها
الأمراء والفضاة وفي معين الأحكام أعلم
إن للفضاة تقاطع كثير من هذه الأمور
أما سماعه شهادة مقلش المتهم من أعوان
الأمارة فقد استحسنا أن نتخذ كاشفا
قد ارتضاه يكشف له عن الأحوال الشهود
في السر ويقبل منه ما ينقل إليه وقيل ينبغي

٢٩
ان يستنطق باهل الدين والأمانة والعدالة
ويستعين بهم على ما هو سبيله ويقو بهم
على التوصل الى اضمحلاله وقد اجازوا الجرح
بواحد عدل اذا كان عليه القاضى واجازوا الجرح
في السر ويقبل القاضى ذلك من العدل الواحد
وهذا الخوة في اعوان الأمانة وامامه
بشواهد الحال فجوز القاضى ذلك ايضا
مراعاهما في دعوى الدم قال وقد ذكرته
في باب الحكم بالقراين والدلائل وامان الجرح
حسب المنهم للأستبراء والكشف فقال بعضهم
من انى القاضى متعلقا برجل يرميه بدم
وليه فأن القاضى اذا جاء مثل هذا فالمدعى
يحتاج الى ان يثبت انه ولي الدم فاذ ثبت
يسأله هل له بيعة على دعواه فأن المدعى
ذلك من يومه ومن القاضى يحبس المدعى عليه
وقد

٣٠
وقد حبس صلى الله عليه وسلم رجلا في
ثمنه دم يوما وليلة فأن لم تحضر بيته على
الدم فهو على ضربين ان كان المدعى
عليه منهما اهيل حبسه على ما يراه الحاكم
وان كان غير منهم فاليومين اخوه
فأن انى طالب الدم في تلك الدهسب
قوى سقط هذا الحكم ووجبت الزيادة
في حبسه على ما يراه وامان ان يجوز له مع
قوة النعمة ضرب المنهم ضرب تعزيز فذلك
يجوز للقاضى نفاطيه وسأني ذلك في
دعاوى اهل النهم والعدوان ولكنه
لا يخرج بذلك عن صفة الحدود ولا يعاقبهم
بغير عقوبات شرعية ومرفى الفصل الاول
بعض من هذا وامان له فيما تكررت
منه الجرائم ولم ينزجر بالحدود ان يستديم

حبسه فذلك مما يفعل القاضى قال فى باب
من حبس من قضاء الخلاصة والتمرازية
والدعوى تحسوت حتى تعرف ثوبهم وايضا
الأغلاظ على أهل الشر والقمع لهم والأخذ على
أيديهم مما يصلح به العباد والبلاد ويقال من
لم يمنع الناس من الباطل لم يحلمهم على الحق
واما ان له اخلاف لهم لا خيرا رحاله وان
له ان تحلفه بالطلاق والعناق فان للقاضى
ان تحلف لهم وهو مشهور والمذهب في
وقف القنية عن المحيط وان اخبر وانهم
انفقوا على البتير والضيعة من انزال الأرض
كذا وبقي فى ايدينا كذا فان عرف بالأمانة
يقبل القاضى الأجمال ولا يجبره شيئا فشيئا وان
كان منها وهى المسئلة عجز القاضى على
التفسير شيئا فشيئا ولا يحسه ولكن يحضره

يومين او ثلاثة وخوفه ومسدده ان
لم يفسره فمذا نص على ان له اخلاف عنهم
مطلقا مع زيادة التهديد والتخويف وهى
من السياسة الحسنة واما كون اليمين
بالطلاق فى الفناوى الخليف بالطلاق والعناق
والأثمان المقلطة لم يجوزها اكثر مشايخنا
فان مست الضرورة يفتى ان رأى القاضى
ذكره فى الخلاصة واما سماع شهادته أهل
اليمين فان للقاضى ان يقبل ذلك عند
الضرورة ذكره فى باب القضاء بشهادة
غير العدول للضرورة من معين الحكام (ر)
الفصل الرابع فى الدعوى بالنهم والعدوان
والمدعى عليه منقسم الى ثلاثة اقسام (الأول)
ان يكون المدعى عليه بذلك بريئا من تلك
الهمة كما لو كان رجلا صالحا مشهورا

وإنما أتت له بالنظم فى المواقف فاستأجر له صاحب ندم على
أنه ذكره فى بعض أحكامه

فهم النوع لا يجوز عقوبته اجماعا واما الممنه
له بذلك فيا قب صيانة لتسلط اهل الشر
والعدوان على اعراض البراء من الصلحاء
ومما يؤيد ما ذكرناه ما وقع في شرح المجيد
عن ابن حنبل فيمن قال لغيره يا فاسق يا لص
ان كان من اهل الصلاح ولا يعرف بذلك يفر
الفاذف وان كان بهذه الصفة وكان
يعرف به لم يفر (القسم الثاني) وهو المنه
بالجور كالسرقة وقطع الطريق والقتل والزنا
وهذا القسم لا بد ان يكشف حقيقة على
بغير رخصتهم وشيئكم بذلك واما كان بالضرب
والحبس وبدون الضرب على قدر ما استمر
عليهم وفي حدود فتاوى قاضيان ومنعهم
بالقتل والسرقة وضرب الناس بحبس ويخلد
في السجن الى ان تظهر التوبة قال ابن قيم

الحوزي ما علمت احدا من ائمة المسلمين يقول
ان هذا المدعى عليه بهذه الدعوى وما
اشبهها يخلف ويرسل بلا حبس ولا قص
وليس تخليفه وارساله مذهبيا لاحد من الائمة
الاربعة ولا غيرهم ولو خلفنا كل واحد منهم
واطلقناه وخلينا سبيله مع العلم باشهادهم
بالفساد في الأرض وكثرة سرقاته وقتلانا
لاناخذة الا يشاهد عدل كان مخالفا
للسياسة الشرعية ومن ظن ان الشرع تخلف
وارساله فقد غلط غلطا فاحشا لنصوص رسول
الله صلى الله عليه وسلم والاجماع الائمة ولاجل
هذا الغلط الفاحش تجرى الولاية على مخالفة
الشرع وتوهموا ان السياسة الشرعية
قاصرة عن سياسة الخلق ومصالحة الامة فقدوا
حدود الله وخرجوا عن الشرع الى انواع من

الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز
وسبب ذلك الجهل بالشريعة وقد صرح عنه
صلى الله عليه وسلم ان من تمسك بالكتاب والسنة
لم يضل وقد تقدم في اول الباب من افعال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على عفونة المتهم
وجبسه واعلم ان هذا النوع من المتهمين يجوز
ضربه وجبسه لما قام على ذلك من الدليل الشرعي
ذكره في معين الاحكام وفيه ايضا عن الأيضا
رجل دخل على رجل فبادره رب المنزل فقتله
وقال انه داعر دخل على ليثاني فان كان الداخل
معروفا بالدار لم يجب الفصاص وان لم يكن
معروفا واجب وفي آخر حينايات مجمع الفتاوى
وسرقة الكزازية رجل قتل رب الدار ويرهن
انه كاذب فدمه هدر وان لم يكن له بينة
ان لم يكن المقتول معروفا بالسرقه والشرقتل

رب الدار فصاوات كان منهما به في القياس
لا يقتض وفي الاستحسان تحب الدية في ماله
لأن دلالة الحال اورثت شبهة في الفصل
لا في المال وفي المضمات وجد قنيل في دار
قال ربي ما قتلت له لأنه اراد اخذ مالي وعلى
المقتول سيما السارقة وهو منهم في ذلك فعن
ابى حنيفة لا شيء على رب الدار وفي موضع
اخر عليه الدية دون الفصاص وفي معين
الاحكام عن بعض الاحكام اذا وجد عند المتهم
بعض المتاع المسروق منه والدعى المتهم انه
اشتراه ولا بينة له فهو منهم بالسرقه ولا تسبيل
للدعى الا فيما بيده وان كان غير معروف بذلك
فعلى السلطان حبسه والكشف عنه وقد صرح
عن صلى الله عليه وسلم انه حبس تهمته وان
كان معروفا بالسرقه فانه يطال تحبسه حتى يشهد

وفيه ايضا اذا كان المدعى عليه منه ما قال
بعضهم يحسن بالسجن بقدر راي الامام وكثير
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه انه يحبس
حتى يموت يعني اذا اقرب به ثممة قال ابو الليث
في الامم قال ووقع في بعض الكتب فيمن سرق
له مناع فانهم رجل مصر ومان ذلك يحبس لان
حبسه يصرف اذاه عن الناس بشكره منه
مع اصراره على الانكار واثلاف اموال الناس
وقد تقدم عن الخلاصة والبرازية الدمار
يحسبون حتى يعرف توبتهم في معين الحكام اذا
رفع الى القاضي رجل يعرف بالسرقة والدعارة
فاؤمى ذلك عليه فحبس لاختيار ذلك فاؤمر
في السجن بما اؤمى عليه فذلك يلزمه وهذا الحبس
خارج عن الأكره ثم قال في شرح التجريد في مثله
وان خوفه بضرب بسوطا وحبس يوم حتى يفر

فليس هذا بأكره وقال محمد وليس في هذا
وقت ولكن يحبس الى محي الاعتمام اليين منه
لان الناس متفاوتون في ذلك فرب الناس
يقم بحبس يوم والاخر لا يقم به لنفا ونم في
الشرف والدانة فيقوض ذلك الى راي كل
قاض في زمانه فينظر ان راي ذلك اكرها فوث
عليه رضاه ابطال والا فلا هذا في الاموال
اما لو كرهه على الاقرار بمحدا وقصاص فلا
يجوز اقراره وفي خزانة المفتين لو اكره
بقتل او جراحة او قيد او حبس او ضرب
تخاف منه تلقى عضوه او نفسه على ان يفر
الرجل مال لم يخجل ولو اكره بحبس يوما وضرب
سوطا على اقرار الرجل بألف درهم فاقر له جاز
وهذا اذا كان الرجل من اوساط الناس
اما لو كان من الاشراف او من كبار العلماء

او الروساء بحيث يستنكف عن ضرب سوط
 الحبس يوم ساعته لم يحجز وفي اكراه يجمع
 الفتاوى عن الذخيرة وفي اكراه التبرازيه
 ايضا المكروه بأخذ مال الغير ودفعه الى المكروه انما
 يسعه اذا كان المكروه حاضرا وان كان غائبا
 وقت الأخذ ان كان معه رسول له وخاف
 المكروه من الرسول مثل ما يخاف من رسله له ان
 يأخذ وان لم يكن معه رسول له او كان لكن
 لا يخاف منه ليس له الأخذ اذ الكره زائل
 حقيقه لكنه يخاف عوده وبه لا يخفف الاكراه
 وفي شرح الزاهدي عن شرح السرخسي
 المكروه على الأخذ والدفع الى المكروه انما
 يسعه ما دام حاضرا عنده المكروه فان كان
 ارسله ليفعل فخاف ان ظفر بفعل ما توعد
 لم يحل له الاقدام على ذلك لزوال القدرة

والاجاء بالبعد منه وعند اثنين انه لا عذر
 لأعوان الظلة في اخذ اموال الناس عن
 غيبة الأمرين ونعلهم بأمرهم والخوف من
 عقوبتهم ليس بمذرا لان يكون رسول
 الأمر معه على ان يرده عليه فيكون بمنزلة
 حضور الأمر وفي القصة قال المديون لداؤه
 ادفع الى القبالة ما قرع عند الناس انه لا شيء لك
 على والا اقول ان في يدك ذهب شمس الملك
 فدفع القبالة واقرانه لا شيء له عليه فمذا مفي
 الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان هذا
 الجواب غفيل اخذ شمس الملك ومصادره
 وقتله وكان خبا امواله عند الناس وكل
 من خبر عنه القيازان عنده امواله يوخذ
 منه ويؤذى ويطلب منه ذلك ويجرد احبائه
 معنيرة وكانت ذلك الزمان زمان الخوف

الشديد من هذا القول قال صاحب الفقيه
فعلى هذا الخوف يهر بالغمزانه وجد مال الغائب
عند القُدَّة وعما لهم بعد الفتنه له في معنى
الأكره ايضا الى ان يسكن هذه الفتنه
ويعود الامر في الأموال والأزواج وفيها ايضا
تزويج امرأة سرا وارا دات نبراً المهر فدخل
عليها اصدقاؤه وقالوا لها اهلها نبراً من
المهر والا قلنا للشيخ كزيمه ^{نساء} فيسود وجهك
والمسئلة محالها فليس بأكره ولو قال ادفع
للخفيا عين مائة دينار فيضربوك ويقفلون
في حقك كذلك من انواع المضار والافاقير
لي مال او قال فبع لي كذا فخاف ذلك الغير
منه لاستلاء الخفيا عين والامتناع في زماننا
فباع او اقر لا ينفذ لأن هذا الخوف من
يوعده ذلك والظاهر انه لا يمسك المائنه

وفي ههنا امر مهم وهو ان الأكره هل
يتمحق في مجلس القاضي او لا ذكره صاحب الفقيه
ومجمع الفناوى وخير الفتاوى والمبني
ومقطعات صلح الظهيرية ولو صلح المحبوس في
السجن لثمة سرقة ونحوها ان كان حبسه
الوالى وصاحب شرطة فالصلح باطل وان كان
حبسه القاضي فالصلح جائز عل في الأول في
بعضها بقوله لأنه مكره وفي بعضها بقوله لأنه
لا يخشى الاتى وفي أكره فناوى قاضى حات
ولو اكره القاضي رجلا ليفر بالسرقة او يقتل
رجل عمدا او قطع يد رجل عمدا فأقر بقطع يده
او قتل فقطع يده او قتل ان كان للفر
موصوفا بالصلاح معروفه يفتن من
القاضى وان كان منها بالسرقة معروفه
او بالقتل في القياس يفتن من القاضي ولا

يقض استحسانا وفيما نقل عن الكتب إشارة إلى
 أن الأكره لا ينفق في مجلس القاضي وفي
 فتاوى قاضي خان إشارة إلى تخفقه في مجلس
 القاضي إلا أن يقال إنه انقل لذلك لا إطلاق قول القاضي
 إذا حكم بما طل ينقل ولا يكون حكمه شبهة
 وبض في الأيضاح شرح الوفاية وكثر الفقه
 وشرح المجمع والأختيارات على أن الفتنى
 على أن القاضي إذا فسق ينقل وصرح في الخلاصة
 والتبازيه وشرح الزيلعي بأن الفتنى على قولها
 في تخفيف الأكره في غير السلاطان وفي معين
 الأحكام على وفق ما ذكره ابن قيم الجوزي
 اختلفوا في ضرب هذا المنهم وحسبه فقال
 جماعة من أهل العلم إنه يضربه وتحبسه الوالى
 والقاضى ويدل على ذلك ما ذكره ابن حبيب
 من المالكية قال أنى هشام بن عبد الملك قاضى

الدين

المدينة برجل منهم خبيث معروف بالصين
 وقد لص بعلام في الزحام وبعث إلى مالك
 فينشره فيه فأمر مالك القاضي بعقوبته ففصر
 أربعاً سوطاً وبه قال أحمد بن حنبل
 وقال بعض النشأ فعية على ما ذكره الأمام
 الماوردى في الأحكام السلطانية والأمام القزاق
 في الرخصة بضربه وتحبسه الوالى دون القاضي
 وذهب إلى ذلك جماعة من الحنابلة ووجه
 ذلك عندهم أن الضرب المشروع وهو ضرب
 الحدود والعزيمات وذلك إنما يكون بعد ثبوت
 أسبابها وتخفيفها فينقل ذلك بالقاضى وموضع
 ولاية الوالى المنع من الفساد في الأرض وقمع
 الشر والعدوان وذلك لا يمكن إلا بالعقوبة للتميز
 المعروفين بالأجرام بخلاف ولاية الأحكام فإن
 موضوعها أيضاً الحقوق وإثباتها وكل والأمر

يفعل ما فوض اليه ومما يتاسب قضية
 هشام بن عبد الملك قاضي المدينة في قضية الرجل
 المذكور ما وقع في الخلاصة في رجل خدع امرأة
 رجل حتى وقع الفرقة بينهما وزوجها من غيره
 او خدع صبية وزوجها من رجل يحبس حتى
 تردّها او يموت في السجن وهو وان كان
 اسلم العقوبات الا ان بعضهم قال ان السجن
 من العقوبات البليغة لأنه سبحانه قرن في قوله
 الا ان يسجن او عذاب اليم مع العذاب الليم
 ولا شك ان السجن الطويل عذاب واعلم
 ان الولاية تختلف بحسب العرف والأصطلاح
 كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزي ان عموم
 الولاية وخصوصه ليس لهما حد في الشرع
 وان ولاية القضاء في بعض البلاد والأوقاف
 يتناولها اهل الحرب وبالعكس وذلك بحسب

العرف والأصطلاح والتخصيص في الولايات
 فان كان القضاء في قطر اخر تمتنع من تقاضي
 هذه السياسة نصا وعرفا فليس للقاضي تقاضي
 ذلك والا فلا ان يفعل ذلك لانها دعوى
 شرعية يحكمها الاختيار بالحبس والضرب فيسوغ
 له الحكم فيها كغيرها من الحكومات وفي ادب
 القاضي من خلاصة الفتاوى نقل عن الفتاوى
 وفي العبرانية ايضا اطلق بعض المشايخ الذهاب
 الى باب السلطان والاستغاثة بأعوانه
 أولا لاستيفاء حقه حقه قبل العجز عن الاستيفاء
 بالقاضي لكن لا يقف به الا اذا عجز بالقاضي وبعض
 المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى
 السلطان اولا واخذ تابعه ان يذم ما اخذه موكله
 القاضي يلزمه ضمان الزيادة وهكذا في نصاب
 الفقه وذكر في ادب القاضي من قنية الفتاوى

عن المحيط ولو ذهب الى باب السلطان وذهب
بقائد السلطان لاحتضار خصمه فاحذ منه
زيادة على الرسم يرجع الخصم الى المدعى بذلك الزيادة
ان ذهب الى باب السلطان ابتداء وان ذهب
الى باب القاضي اولا وعجز عن استيفاء حقه
في المحكمة لا يرجع وفي المضمرات القاضي اذا عجز
عن استخراج الحق عن المطلوب له ان يستعين
بالوالي ومونة المعين على الممرور في الأصح
(الفصل الخامس) ان يكون المتهم مجهول
الحال عند الحاكم والوالي لا يعرفه ببر ولا ينجز
واذا ادعى عليه نهمه تحبس حتى ينكشف
حاله وهذا حكمه عند عامة علماء الاسلام
المخصوص عند أكثر الأئمة انة تحبس القاضي
والوالي (الفصل السادس) ان التعزير يجوز
فيه العفو والشفاعة فان تعزير التعزير بحق

السلطنة

السلطنة حكمه التقويم ولم يتعلق به حكم حق
الآدمي جاز لولي الأمران براعى حكم الأصح
في العفو والتعزير وجاز ان يشفع فيه من
يسأل العفو عن المذنب روى عنه صلى
الله عليه وسلم انه قال اشفعوا على وبقيض
الله على لسان نبيه بما يشاء فان تلقى بالتقويم
حق الآدمي كالتعزير في المشنوم والمضروب
وحق السلطنة للتقويم والنهي ذيب فلا يجوز
لولي الأمران بسقط بعفوه حق المشنوم
والمضروب وعليه ان يستوفي له حقه من
تعزير الشائم والضارب فان عفا المشنوم
والمضروب كان ولي الأمر بعد عفوها
على خياره في فعل الأصح من تعزير تقويم
او الصفع عنه عفوات تفاؤلا عن الشتم
والضرب قبل الترافع اليه سقط من التعزير

حق الأوصى واختلف في سقوط حق السلطنة
والنفوذ عنه على وجهين أحدهما وقول
ابي عبد الله الزهري يسقط وليس لولي
الأمر أن يعزله فيه لأن حد القذف
أغلظ ويسقط حكمه بالعفو فكان حكم
التقريب اسقط والثاني الأظهر أن الولي الأمر
أن يعزله فيه مع العفو قبل الزرافع اليه كالعجز
له أن يعزله فيه مع العفو بعد الزرافع اليه
مخالفة للعفو عن حد القذف في الموضعين
لأن التقويم من حقوق مصالح العامة
ولو شاع أو تواتب والدمع ولده سقط تقدير
الوالد في حق ولده ولم يسقط تقدير الولد في
حق والده كالأب يقتل الوالد بولده ويقتل الولد
بوالده فكان تقدير الوالد مختصا بحقوق
السلطنة وهو التقويم ولا حق فيه للولد

ونحو لولي الأمر أن ينفرد بالعفو عنه وكان
تقدير الولد مشتركاً بين حق الوالد وحق
السلطنة فلا يجوز لولي الأمر أن ينفرد
بالعفو مع مطالبة والديه حتى يسئ فيه له
ذكره في الأحكام السلطانية الأمام الماوراء
وفي حد ود الخلاصة قال سمعت من ثقة
أن التقدير بأخذ المال أن رأى القاضي أو
الوالي جاز ومن جملة ذلك رجل لا يحضر
الجماعة يجوز تقديره بأخذ المال وفي حدود
التقديرية التقدير بأخذ المال أن كانت المصلحة
فيه جائز قال مولا نا خاتم المجددين ركن
الدين الزنجاني الخوارزمي في معناه أنه
يأخذ أهله وبودعه فأذا تاب يرده عليه كما
عرف في حيول البقاة وسلاحهم وصوبه
الأمام طهير الدين المرناسي الخوارزمي وقالوا

ومن جلته من لا يحضر الجماعة تجوز بغيره
 بأخذ المال وفي الأحكام السلطانية للأمام
 الماوردي وتجوز أن يصلب في التعزير
 وقد صلب النبي صلى الله عليه وسلم رجلا
 على جبل يقال له أبو ناب ولا يمنع إذا صلب
 من طعام وشراب ولا من وضوء للصلوة
 ويصل موميا ويعبد إذا رسل ولا يتجاوز
 صلبة ثلاثة أيام وتجوز في مكان التعزير أن
 يحرق من شابه إلا قدر ما يسر عورته
 ويشهر في الناس ويباد عليه بزيه إذا تكرر منه
 ولم يفلح عنه وأن يخلق شعره لا لحينه ولا خلق
 في جوار شويبه وجهه فحوزه الأكرثون
 ومنع منه الأقنوت وفي حد ودمج القناوي
 والتعزير الواجب حق الله تعالى إلى أقامته كل
 واحد لعله النياية عن الله تعالى وفي حدود

الفنية من مشكل الآثار وأقامة التعزير إلى
 الأمام عند الله عز وجل رحمه الله وإلى يوسف ومحمد
 والشافعي رحمهم الله والعفوا إليه أيضا قال
 الطحاوي وعندى أن العفو للذي جنى
 عليه لا إلى الأمام قال رحمه الله ولعل ما قالوه
 في التعزير الواجب حق الله تعالى بأن ارتكب
 منكرا ليس فيه حد مشروع من غير أن يجنى
 على أنسان وما قاله الطحاوي فيما إذا جنى
 على أنسان وعن أبي بكر خواجه زاده في
 السير الصغيرات التعزير إلى الأمام كاذكره
 إلى الطحاوي وعن شمس الأئمة اكلوا إلى التعزير
 من حقوق العباد حتى يسقط بالعفو ولا يبطل
 بالنفاد وبمع فيه الكماله وغير الموالى ملك
 أقامته كالمولى في عبده والزواج في زوجته
 وكذا من عليه التعزير إذا قال لرجل أقم على

التعزير ففعل ثم رفع الى قاض قات القاضي
 بحسب بذلك التعزير الذي اقامه بنفسه و
 عن النوازل قال ابو بكر اساء عبده لا يعزره
 ولكن رفعه الى القاضي وقال ابو الليث هذا
 خلاف اصحابنا وله التعزير دون الحد وبه
 نأخذ وكذلك امر الله لأن الله تعالى
 قال واضربوهن وعن ظهير الدين المرحوم
 راي غيره على قاحشة موجبة للتعزير ففزره
 بغير اذن المحاسب ~~والمحاسب~~ ان يعزر العزير
 ان عزز بعد الفراغ منها قال رحمه الله قوله ان
 عززه بعد الفراغ ههنا اشارة الى انه لو عززه
 حال كونه مشغولا بها فله ذلك وان حزن
 لأن ذلك ينهي عن المنكر وكل احد مأثور
 به وبعد الفراغ ليس ينهي لأن النهي عامضي
 لا يتصور فيه تخص تعزير وذلك للامام وشيخ

برهات الدين صاحب المحيط حكم العورة
 في الركبة اخف من الفخذ حتى لو راها مكشوف
 الركبة ينكر عنه برفق ولا يباذره ان لم
 وان راها مكشوف الفخذ ينكر عليه يعنف
 ولا يضربه ان لم فيما انكره ولم يمنع عما انكره
 عليه وان راها مكشوف سواها امره ليعتبر
 اذ به على ذلك ان لم وقد استدل بعضهم بهذا
 على ان لكل احد اقامة التعزير وهذا لا يقسم
 لأنه امره به حال كونه كاشف العورة ولنه
 مملوك لكل واحد وفي حد ودمج الفتاوى
 سئل المهنداوى ان رجلا وحده رجلا مع امرأته
 هل حل قتله قال ان كان يعلم انه يئزج بالسياح
 والضرب بما دون السلاح لا يقتل وان علم
 انه لا يئزج الا بالقتل حل له قتله وان طاعته
 المرأة حل قتلها ايضا هذا تنصيص منه على

ان الضرب نعيم علكه الانسان وان لم
 يكن محسبا وكذا القتل ثم وجدت المسئلة
 في المبتقى عن ابي يوسف رحمه الله كذلك
 وفي جامع قاضي خات ان الأصل في كل شخص
 اذا رأى مسلما يزني ان يحل قتله وانما يمنع
 خوفا من ان يقتله ولا يصدق في قوله
 انه زنى وهكذا في حدود التبرازية وفيها
 ايضا نص ائمة خوارج ان اقامة التعزير
 حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل احد وفي
 جبايات معراج الدراية قبيل القود فيما دون
 النفس فان قتل رجلا فادعى انه كان يزني
 بامرأته وكذبه الوالي فلا بد من بينة قيل
 يكفي شاهدا ان البينة على وجوده مع
 المرأة وقيل يأتي بأربعة لأنه قد روى عن علي
 رضي الله عنه كذلك وفي خزائن نجم الوهاج

نص

نص على من قتل محصيا ثم قال وجدته يزني
 بأمرأة او جارية او يلوط بابي فيما بينه وبين
 الله تعالى لا قصاص ولا دية وفي الظاهر
 لا يصدق ان انكر ولي القتل ذلك فان
 اقام القتال اربعة على زنا لا قود واستدل
 البيهقي لهذا بما رواه عن سعيد بن المسيب
 ان رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله او
 قتلها فأشكل القضاء فيها على معاوية رضي
 الله عنه فأرسل الى ابي موسى ان يسأل
 عنها عليا رضي الله عنه فسئل فقال علي رضي
 ان أيتها الحسن ان لم يأت بأربعة شهود
 فليسقط برمييه وفي جبايات مشتمل الأحكام
 عن القباية وجد رجلا اخيا مع امرأته
 ومخارمه او آمنه فرأى بينهما علامة المعهر من
 القبلة والمس واللمس فله ان يقتلها ان

هذا مقتضى هذا المقادير
 في كل من قتل رجلا
 فقتله او قتلها
 فأشكل القضاء
 فيها على معاوية
 رضي الله عنه فأرسل
 الى ابي موسى ان يسأل
 عنها عليا رضي الله
 عنه فسئل فقال علي
 رضي الله عنه ان أيتها
 الحسن ان لم يأت بأربعة
 شهود فليسقط برمييه
 وفي جبايات مشتمل
 الأحكام عن القباية
 وجد رجلا اخيا مع
 امرأته ومخارمه او
 آمنه فرأى بينهما
 علامة المعهر من
 القبلة والمس واللمس
 فله ان يقتلها ان

طاوعا ولا قتل المكره ولا حاجة الى البينة و
 البين هما تقوم مقام البينة ولا يفعل هذا
 الا عند فورات الغضب لا بالتقادم وفي
 سرقة البزازية ولو استكره رجل امرأة لها
 قتله وكذا القلام وهو المأخوذ فأت قتله
 قدمه هدران لم ينطع منه الا بالقتل
 وهكذا في المضمرات وجميع الفناوى وفي آخر
 الحناية وفي سرقة البزازية عن المبتغى عن
 الأمام الأعظم اذا ادركت اللص وهو يفت
 لك قتله قال محمد ان قتل عز الدين من ماله
 وقال الثاني حذره ان ذهب **فأف**
 دخل بنيك فحقت اب يبد **فأف** او حقت
 ان يرمىك فارميه ولا تخذر قال محمد ولو
 دخل دارا ولا سلاح معه ورب الدار يعلم انه
 يقوى على اخذه ان ثبت الا انه يخاف ان

ان يرمىك فارميه

ياخذ

ياخذ بعض مناعه ولا يفيد رعيه وسعه ضربه
 وقتله وفي آخر كراهية البزازية فخصه ماله ان
 عشرة او اكثر له قتله وان اقل قاتله ولا
 يقتله وهكذا في الظهيرية عن اجناس الناطق
 ايضا طلع على حائط فيه ملاقة خاف رب
 الحائط انه لو صاح به ياخذها وينقلها قال
 بعضهم له ان يرمى به ان لم يكن اقل من عشرة
 قال ابو الليث اصحابنا لم يفيدوا بهذا التقدير
 بل قالوا له ان يرمى به على كل حال وفيها ايضا
 دخل دار غيره يريد اخذ مناعه واخذه
 واخرجه قتله مادام المناع معه لقوله صلى
 الله عليه وسلم قاتل دواب مالك وان رمي
 به لا يقتل وفي حد ود القنية انهم للجباب
 جارهم انه سكران فاجتمعوا لطلبه من امام
 المحلة والمؤذن وغيرهم ودخلوا بيوتهم

س

المسلمين بغير اذنتهم وطلبوا الزوايا والرفوف
والسطوح في كل بيت ففعلوا ذلك ولم
يجدوا احدا يعزرون وقال عنهم ليس
لهم ذلك ويمنعون استد المنع وفي المبني
اذا سمع في داره صوت المزمار فأدخل
عليه لأنه لما سمع الصوت فقد اسقط حرمة
داره وفي حدود البزازية وعصب
النهائية ومعراج الدارية ذكر صدر الشهيد
عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد
الفسق في داره والنوع الفساد في داره حتى
لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين وقيل
وقيل يراق العصير ايضا على من اعتاد الفسق
وان قبل الاشداد وهجم عمر رضي الله
عنه على ناحية وضربها حتى سقط
خمارها فقبل له فيه قال لحرمة لها بعد

اشتغال

اشتغالها بالمحرم والخفت بالأمأ ووردى الفقيهان
ابا بكر البلخي خرج الرسناق وكانت النساء
على شط النهر كما شفات الرؤس والزراع
فقبل كيف فعلت هذا فقال لحرمة لهم انما
الشك في ايمانهم كأنهم حرميات
وهكذا في جنابية مجمع الفتاوى وذكر في
كراهية البزازية والواقعات الحسامية
بعلامه فتاوى سمرقند وينقدم ابلا
للغذر على مظهر الفسق بداره فان كلف
فيها والاحبسه الأمام وادبه سواطا وانجبه
عن داره اذا الكل يصلح تعزيرا وعمر عن
رضي الله عنه احرق بيت الخمار وعن
الصفار الزاهدي امر بتخريب دار الفسق
وفي الفصل الثاني من قضاء الخلاصة
والبزازية هجم عمر رضي الله عنه

بيت رجلين بلفهات في بينهما شربا
فوجدته في بيت احدهما وهجم بيت نائحة
بالمدينة واخرجها وعلاها بالدرة حتى
سقط حمارها وعن هذا قالوا اذ اسمع
صوت فساد في منزل انسان هجم عليه
وفي مسائل العذر من اجارات التزانية
المساجرا ظهر انواع الفسق في الدار للشارع
حتى السحر لا تخرجه الاجر ولا الجيران
من الدار ولكن تمنع اشد المنع فأعلنت
وسمع الصباح في داره فقد اسقط حرمة
نفسه فحوز الشور والدخول بلا اذن
للتأديب وفي الفيض للأمام الكركي ولو
سمع صوت الغناء والمزامير والمقارف
في دار يدخل عليهم بغير اذنهم لأن المنع
عن ذلك فرض ان استطاع وفي

حدود القنية لهجمات مملوكة يطيرها
فوق السطح مطلقا على عورات المسلمين
ويكسر زجاجات الناس بوميه تلك
الحمامات يعزروا وتمنع اشد المنع فان
لم تمنع ذنوبها المحسب وفي غضب النهاية
ومعراج الدراية عن الذخيرة والمفتي
ولستان الفقيه ابن الليث الامر
بالمعروف على وجوه ان كان يعلم
بأكبر راءه انه لو امرهم بالمعروف يقبلون
ذلك منه ويمتنعون عن المنكر فالامر
واجب عليه ولا يسعه تركه ولو علم
بأكبر راءه انه لو امرهم بذلك فذنبوه
وشتموه فتركه افضل وكذلك لو علم
بأكبر راءه انهم يضربونه ولا يصبر على
ذلك ويقع بينهم عداوة منه القتال

فتركه افضل ولو علم انهم ضربوه صبر على
ذلك ولم يشك على احد فلا بأس فهو
مجاهد ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخافون
منه ضربا وشتما فهو بالخيار والأمر بالمعروف
والجيب او فرض اذا غلب على ظن الامران
لو امره بالمعروف ترك الفسق وان غلب
على ظنه انه لا يترك لا يكون

اثما بترك الأمر الله اعلم

تمت الرسالة المسماة

بالسياسات الشرعية

المعمولة للمولى

الفاضل العالم

العامل الكل

ودعافندي

م م

